



بسم الله الرحمن الرحيم
جبهة التحرير العربية



نظام الحكم اللامركزي (الحكم الإقليمي) لماذا؟

مما لا شك فيه فانه من حق الدول أن تختار أسلوبها في التنظيم الإداري بما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أنه من الملاحظ هنا لجوء الدول في بداية نشأتها إلى تبني النظام المركزي، وفي خضم المشكلات التي عاشتها الدول حديثة الولادة فان هذا النظام قد ساعد كثيراً على ضمان وحدة إقليمها، وتطبيق القانون والقضاء على النزاعات الانفصالية التي تكثر عادة في بداية نشأة الدولة. ويبدو أن دول العالم الثالث التي طبقت النظام المركزي في القرن الماضي لم يعد بإمكانها الاستمرار في تطبيقه بصورته المطلقة، حيث فشلت خطط وبرامج وطنية كثيرة اعتمدت على هذا المنهج. ولاحظنا تسارع خطى التحول المؤسسي خلال العقدين الماضيين، وتشهد فترتنا هذه تغيرات دراماتيكية غير عادية في النظامين الحكومي والاقتصادي وتعززت حركة الديمقراطية السياسية التي تنادي بزيادة استقلال السلطة التشريعية، وترسيخ المسؤولية الحكومية وسرعة استجابتها للاحتياجات المتزايدة للمواطنين. كما ساد مفهوم وممارسة التوجه نحو خيار السوق الحر، لمواجهة المشكلات الاقتصادية، مع ما حمله هذا التوجه من مظاهر الخصخصة، وتنازل الحكومات عن كثير من وظائفها التقليدية لصالح القطاع الخاص. كما تشهد فترتنا هذه اهتماماً متزايداً ومتسارعاً لتبني اللامركزية وتقوية قدرات أنظمة الحكم المحلي، وتعزيز المساواة والشفافية والمشاركة الشعبية. كل هذه التغييرات التي ولدت فكراً و ممارسة في أحضان الدول المتقدمة بدأت تشكل عاملاً ضاغطاً على الدول النامية، حيث أصبح تبني هذه المفاهيم حالة من حالات الاندماج والتكيف مع التوجهات العالمية واشتراطاتها.

ونحن في ارتريا اليوم ولا سيما في أوساط المعارضة التي تسعى لإسقاط النظام الحاكم في اسمرنا نلاحظ تصاعد المطالبات بإقامة نظام حكم يؤسس على قاعدة توزيع السلطات و ضمان المشاركة السياسية لكل شرائح ومكونات الشعب الارتري وقد اتفقت هذه القوى في العديد من المؤتمرات التي عقدتها على تبني النظام اللامركزي كأفضل وسيلة تضمن المشاركة في الشأن العام من ناحية وتضمن للمكونات حق المحافظة على الخصوصيات وتطويرها من ناحية أخرى . ونتيجة لتعدد مفاهيم ومستويات اللامركزية وجدنا الحاجة ماسة لتقديم رؤية واضحة عن نظام الحكم اللامركزي الذي يناسب واقعنا الارتري ويمكن الشعب من أداء دوره في النهوض بواجبه وبناء مستقبله .

مفهوم اللامركزية Decentralization concept :

يمكن القول ببساطة إن اللامركزية تعني تخفيف تركيز السلطة في المركز وبالتالي تنزيل قدر من الصلاحيات التي كانت تمارسها سلطات المركز إلى الإدارات الدنيا في هيكل الدولة في شكل توزيع مناسب لهذه الصلاحيات بين المركز والإدارات الدنيا في الأقاليم أو المحافظات أو الولايات بحسب التسميات بهدف تحقيق نوع من الاطمئنان بين السكان والمركز وقدر من المشاركة في تسيير دفة الأمور.

تعريف اللامركزية (Decentralization Definition):

وردت تعريفات متعددة للامركزية تشترك جميعها في تثبيت الصفات الأساسية وهنا نورد بعضها منها وكلها تعرفها بأنها :

١/ (درجة عدم تركيز السلطة، أي تشتت السلطة وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة في الدولة)

٢/ (نقل السلطة، تشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا)

٣/ (تفويض الإدارة المركزية السلطات المناسبة إلى الإدارات البعيدة عنها جغرافياً للقيام بمهام معينة عهدت بها إليهم، أو التحويل (Devolution) بمعنى (تحويل الاختصاصات والصلاحيات اللازمة إلى السلطات الدستورية المحلية للقيام بوظائف أو مهام معينة وكالة عن المركز). يتضح مما تقدم إن مصطلح اللامركزية يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمركزية، وإن كلا المفهومين يوضح درجة التفويض، ويمكن تصور هذين المصطلحين على إن اللامركزية تدل على أقصى تفويض للأنشطة الوظيفية وصلاحيات اتخاذ القرار للمرؤوسين، في حين تدل المركزية على عدم وجود التفويض. إن أهمية توزيع السلطات في نمط اللامركزية لا تتعلق بنوع السلطة المفوضة (Kind of Authority) وإنما تتعلق بكمية السلطة (Quantity of Authority) التي يتم تفويضها، فعلى مقدار السلطة الممنوحة تتحدد اللامركزية مثل:

١- عدد القرارات التي يتخذها المسؤولون في المستويات الدنيا ومدى تكرارها، إذ كلما زاد عدد هذه القرارات ازدادت درجة اللامركزية .

٢- أهمية القرارات، إذ كلما كانت القرارات التي تتخذ في المستويات الدنيا على جانب كبير من الأهمية، أمكن القول إن النظام يتجه نحو اللامركزية .

٣- تعدد المهام، إذ كلما تعددت المهام أو العمليات التي تتأثر بالقرارات التي يتخذها المسؤولون في المستويات الإدارية الدنيا، كان النظام أقرب إلى اللامركزية .

٤- مدى الرقابة التي تفرضها المستويات العليا على القرارات التي تتخذها المستويات الأدنى، فكلما قلت هذه الرقابة، كان النظام أقرب إلى اللامركزية .

ويمكن القول إن كل ما يزيد من أهمية المرؤوسين في التنظيم يعد شكلاً من أشكال اللامركزية، وبالعكس فإن كل ما يقلل من أهميتهم يعتبر ميلاً نحو المركزية .

وعموماً يمكن القول، بأنه لا توجد هناك مركزية مطلقة أو لامركزية مطلقة، بل إن الواقع هو مزيج بينهما بنسب متفاوتة والسبب هو لارتباطهما بتحويل الصلاحيات وان تحويل الصلاحيات هذا يعتبر أمراً نسبياً يعبر عن مدى أو درجة التحويل، أي إن الإدارة العليا أو السلطة المركزية لا تستطيع تحويل جميع صلاحياتها (لامركزية مطلقة) وإلا كانت النتيجة توقفها عن ممارسة أعمالها، كذلك فإن عدم تحويل الصلاحيات وتركيزها في الإدارة العليا (مركزية مطلقة) لا يؤدي فقط إلى إلغاء دور الإدارة الدنيا أو الإدارة المحلية بل إلى إلغاء الهيكل التنظيمي للدولة بالكامل .

ثانياً: أنواع اللامركزية Decentralization Kinds :

يتميز أغلب الكتاب والباحثين في معرض حديثهم عن اللامركزية بين الأنواع الآتية:

١- اللامركزية الجغرافية: وتتمثل في عملية توزيع السلطة بين أقاليم ومحافظة ومناطق القطر الواحد التي تتمتع بشخصية معنوية تناط بمجلس محلي ينتخب جميع أو بعض أعضائه من قبل مواطني الإقليم ويكون له صلاحية وضع ميزانية مستقلة واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة المشروعات والمرافق العامة في حدود ذلك الإقليم أو المحافظة، ويطلق البعض على هذا النوع من اللامركزية الإدارية بالإدارة المحلية أو إدارة الأقاليم والمحافظة .

٢- اللامركزية الوظيفية: وتتمثل في عملية توزيع السلطات والصلاحيات فقط على المستويات الهرمية وبين الأقسام المتخصصة داخل الوزارة الواحدة، وتبرز الحاجة إلى هذا النمط الإداري كلما اتسعت مهام المستويات العليا وزادت أعمالها وضاق وقتها عن تسيير الأمور بكفاءة وفعالية .

٣- اللامركزية السياسية: وهي عملية قانونية يتم بموجبها توزيع الوظائف الحكومية المختلفة – التشريعية والتنفيذية والقضائية – بين الحكومة الموجودة في مركز البلد والسلطات الموجودة في المراكز الأخرى التابعة لهذا البلد نفسه وينتج عن هذا التوزيع نوع من نظام الحكم يسمى (بالاتحاد الفدرالي) • فالاتحاد الفدرالي يتكون من عدة حكومات مركبة تشكل مجموعها اتحاداً واحداً، فلكل إقليم أو ولاية حكومة، ولكل حكومة سلطات ثلاثة: تشريعية وتنفيذية وقضائية وغالباً ما نلاحظ هذا النمط من الحكم في الدول المركبة من ولايات كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك والاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا وأستراليا والهند واندونيسيا وغيرها.

٤- اللامركزية الإدارية: تعني قيام الحكومة بنقل صلاحياتها في شئون التخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الأقاليم وبمعنى آخر، فإنها أسلوب من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية قد تكون منتخبة أو معينة أو مزيجاً منهما. وفي جميع الحالات، تحتفظ الحكومة المركزية بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه.

٥- اللامركزية الإقليمية Territorial Decentralization:

في هذا النوع من اللامركزية تقوم وحدات إقليمية مستقلة بإدارة الشؤون المحلية للإقليم أو المنطقة المحلية من الدولة. وهذا يعني أن هناك مصالح محلية متميزة يعهد بالإشراف عليها إلى وحدات إدارية مستقلة. وفي ظل هذه اللامركزية يفترض وجود وحدات إدارية محلية مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية تمثلها مجالس محلية قد تكون منتخبة أو مختارة من قبل سكانها، وتخضع لإشراف ورقابة الحكومة المركزية.

ثالثاً: مزايا وعيوب اللامركزية Disadvantage Decentralization & Advantage :

* مزايا اللامركزية Advantage Decentralization

ذكرنا سابقاً إن الدول المتقدمة تميل لإتباع اللامركزية حيث أصبحت معلماً من معالم تقدمها بعد أن كان النظام المركزي هو السائد فيها، ويمكن بيان مزايا اللامركزية من النواحي السياسية والاجتماعية والإدارية على النحو الآتي:

١- مزايا اللامركزية من الناحية السياسية :

* تعيق الانفراد والاستئثار بالسلطة .

* تزيد من فرص المشاركة السياسية في المجتمع .

* تجعل مطابقة القرارات التي تتخذها الأقاليم لمصالحها السياسية أمراً ميسوراً .

* تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية في الدول المتكونة من شرائح قومية أو دينية متنوعة .

٢- مزايا اللامركزية من الناحية الاجتماعية :

* تزيد من الوعي لدى شعوب سكان الأقاليم بأهميتهم وأهمية الأدوار التي يقومون بها .

* مساهمة سكان الأقاليم في مشاريع التنمية نتيجة الرغبة القومية إلى التقدم والمنافسة .

* تحمل سكان الأقاليم مسؤولية مواجهة المشاكل المحلية والعمل على حلها بصورة سريعة .

٣- مزايا اللامركزية من الناحية الإدارية:

* التخفيف من العبء عن الإدارات في الحكومة المركزية .

* السرعة في إنجاز المهام وتحقيق الكفاءة في العمل الإداري .

* سهولة التنسيق بين الدولة في الإقليم الواحد .

* تحفيز العاملين من خلال إتاحة الفرصة لهم بالمشاركة في عمليات اتخاذ القرار .

* تدريب المدراء في الأقاليم والمحافظات من خلال تفويض الصلاحية لهم وبذلك تفتح المجال لزيادة خبرتهم والتعلم من خلال العمل .

عيوب اللامركزية Disadvantage Decentralization :

*إضعاف السلطة المركزية، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف التنسيق بين المركز والأقاليم، وبين الأقاليم نفسها، والتي هي من مسؤولية الإدارة المركزية .

*تجاوز سلطات الأقاليم والإدارات المحلية على الخطط الموضوعة في المركز مما ينعكس في إضعاف تنفيذ السياسات العامة للدولة .

*زيادة الأعباء المالية بسبب تكرار بعض الوحدات كالمشؤون القانونية والإدارية على المستوى المحلي .

*الحاجة إلى تشديد الرقابة على أنشطة الوحدات المحلية .

*الميل إلى الاستقلال وخاصة إذا رافق اللامركزية مشاعر العداء القومي أو الديني أو العرقي.

رابعاً – عوامل مؤثرة في اللامركزية :

يتأثر النظام الإداري في الدولة بالعوامل السياسية باعتباره جزءاً من النظام السياسي العام للدولة، إضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والسكانية والجغرافية والتي يمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

١- الفلسفة التي تؤمن بها الإدارة أو الدولة، فالسلطات القائمة على أيديولوجية دكتاتورية لا تحبذ اللامركزية، بينما تميل السلطات القائمة على أيديولوجية منفتحة على الشعب والتي تعتمد مبدأ المشاركة الشعبية إلى اللامركزية .

٢- حاجة الشعب، فالشعب الذي يتكون من شرائح قومية وعرقية متنوعة يكون بحاجة إلى اللامركزية لأنه يحقق بواسطتها وحدته الوطنية وتعتبر أفضل وسيلة لمواجهة أخطار الانفصال والتقسيم.

٣- وعي الشعب، فكلما زاد الوعي السياسي ازدادت الرغبة لدى الشعب بالمشاركة السياسية، واللامركزية هي إحدى وسائل المشاركة السياسية في الحكم .

٤- تعدد العوامل الثقافية كاللغة والمعتقدات الدينية والمذهبية، يدعو إلى استخدام النظام اللامركزي للإفادة منه كوعاء يضم هذه التعددية ويساهم في ضمان مشاركة الجميع في برامج التنمية .

٥- التشتت الجغرافي يدعو إلى تطبيق النظام اللامركزي لإدارة أمور هذه الأقاليم .

- نماذج اللامركزية حسب تصنيف الأمم المتحدة :

- في العام ١٩٩٧ م صنّف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) اللامركزية في ضوء مشروع الحكم اللامركزي Decentralized Governance إلى أربعة نماذج هي:

- ١- نمط اللامركزية المستقل Autonomous Type:

- في هذا النمط من اللامركزية تتنازل الحكومة المركزية عن بعض اختصاصاتها إلى وحدات محلية دنيا مثل الإقليم، المحافظة، والمقاطعة، والبلدية، وغيرها من السلطات المحلية، وتمنحها الكينونة القانونية كوحدات لا مركزية منفصلة. وبموجب هذا النموذج تقوم الحكومة المركزية بتحويل بعض السلطات إلى تلك الوحدات المحلية، "Devolution". ويتصف نمط اللامركزية المستقل بالمزايا أو الخصائص التالية:
- تتمتع الوحدات المحلية باستقلال وشخصية معنوية منفصلة عن الحكومة ولا تخضع لسيطرتها المباشرة.
- للوحدات المحلية حدود جغرافية واضحة ومميزة قانونياً، وتتم ممارسة السلطات والقيام بالوظائف العامة عليها.
- للوحدات المحلية وضع قانوني مؤسسي، ولديها صلاحية ضمان توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بمهامها الوظيفية.
- إن تنازل الحكومة المركزية عن بعض من سلطاتها للوحدات المحلية يستتبع أن ينظر المواطنون لتلك الوحدات على أنها مؤسسات تقدم الخدمات اللازمة لإشباع حاجاتهم، وأن لهم قدرة على التأثير عليها كباقي الوحدات الحكومية المركزية الأخرى.
- هناك علاقة تبادلية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية، من أجل تبادل المنافع وتنسيق العلاقات بينهما.

٢- نمط اللامركزية "شبه المستقل" Semi-autonomous Type

- في هذا النمط من اللامركزية تتمتع الوحدات المحلية بشبه استقلال، حيث يتم تفويض "Delegation" كثير من صلاحيات واختصاصات الحكومة المركزية للوحدات المحلية، من خلال التشريعات أو بواسطة التعاقد، بحيث لا تصل هذه الاختصاصات أو الصلاحيات إلى حد التنازل كما هو مبين في النمط الأول.
- فالتفويض يشير هنا إلى نقل عملية اتخاذ القرارات الحكومية والسلطات الإدارية والمسئوليات عن مهام محددة بدقة إلى مؤسسات تكون في الغالب تحت الرقابة الحكومية غير المباشرة أو تكون شبه مستقلة. ومن أمثلتها مؤسسات التنمية الإقليمية والحضرية والمشروعات التي تملكها الدولة.

٣- نمط اللامركزية "التابع" Subordinate :

- يتضمن هذا النموذج تبعية الوحدات الدنيا للحكومة المركزية. وعادة ما تفوض هذه الوحدات بصلاحيات محددة في مجالات السياسات والشئون المالية والإدارية، وتعتمد على الموارد المالية والمدخلات من المركز.
- ويطلق على هذا النمط "عدم التركيز الإداري De-concentration"، وينطوي على القليل من نقل الصلاحيات والسلطات واتخاذ قرارات محددة لوظائف إدارية ومالية.

ويمثل هذا النموذج أقل أنماط اللامركزية، من حيث درجة الاستقلالية الممنوحة للوحدات الدنيا. ويعتبر البعض هذا النمط أسلوباً من أساليب الإدارة المركزية المخففة. ومن أمثلة هذا النمط فروع الوزارات في الأقاليم أو المحافظات المختلفة في الدولة الواحدة.

٤- نمط اللامركزية (المنفصل) Divestment:

- يشير هذا النمط من اللامركزية إلى الوحدات الخارجة عن هيكل الحكومة الرسمي، والتي تكون إما غير حكومية أو وحدات قطاع خاص. على أن هذا النمط لا يفضل التعامل معه كشكل من أشكال اللامركزية، بل يتم التعامل معه بتجرد وانفصال "Divestment"، فالانفصال يحدث عندما يتم نقل التخطيط والوظائف العامة من الحكومة إلى مؤسسات تطوعية خاصة، أو غير حكومية مثل غرف الصناعة والتجارة، والنقابات المهنية، والأحزاب السياسية أو الجمعيات التعاونية...إلخ. وينقل لتلك المؤسسات الحق في منح التصاريح والرخص، والتنظيم والإشراف على أعضائها لمزاولة بعض الوظائف التي كانت مسيطراً عليها من قبل الحكومة. وفي حالات أخرى قد تحوّل الحكومات مسئولية إنتاج السلع أو الخدمات للمؤسسات الخاصة، حيث يطلق على تلك العملية مصطلح (الخصخصة Privatization).

- وإذا كان الإشراف والرقابة يمثلان ركناً من أركان وجود نظام الحكم اللامركزي ومقوماته فإن هناك مجموعة من الأهداف التي تستند إليها الحكومة المركزية في ممارسة رقابتها على الوحدات المحلية من أهمها:

- تأكيد الوحدة السياسية والإدارية للدولة، باعتبار أن الوحدات المحلية نظام فرعي من النظام العام للدولة وأجهزتها.

- التأكيد على أن الوحدات الإقليمية تعمل وفق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية، إضافة إلى التأكد من أن قرارات الأجهزة الإقليمية موافقة ومطابقة لهذه القوانين والأنظمة، وذلك حماية للجميع، الحكومة المركزية والإدارة الإقليمية والمواطنين.

- التأكيد على أن الوحدات المحلية تقوم بواجباتها ووظائفها في نطاق الحد الأدنى المطلوب وبدرجة من الكفاءة والفاعلية، وذلك من خلال اطلاع الحكومة المركزية على موازنة الإدارة المحلية التي تعتبر مؤشراً أساسياً من مؤشرات أدائها العام.

- ضمان حسن سير الخدمات المحلية وقيام الوحدات الإقليمية بتأديتها بكفاءة وفاعلية، ووضع معيار لنوع ومستوى الخدمات المطلوب تقديمها للسكان وبتعاون وثيق بين الإدارة المركزية والوحدات الإقليمية، بما يكفل لهما اكتشاف نقاط الضعف وتعديلها للأحسن .

وبما أن مصطلح اللامركزية الذي ظلت تتداوله الساحة السياسية الارترية في الآونة الأخيرة ليس واضح الملامح ولا محدد المستوى وبالتالي يمكن أن يشمل مستويات متعددة من توسيع

الظل الإداري كـ(الكنفدرالية / والفدرالية / وأقل من ذلك- من مستويات الحكم اللامركزي الأخرى) فإننا في جبهة التحرير الارترية نرى أن أفضل نظام يمكن أن يصلح للبلاد هو نظام الحكم اللامركزي القائم على قاعدة حكم إقليمي جغرافي بكل مضامينه السياسية والإدارية والقانونية التي سبقت الإشارة إليها . واللامركزية الإقليمية التي نعنيها هي تلك الواردة في تعريف د.منذر الشاوي:(أن هناك مناطق متجاورة تتمتع بصفات تاريخية وثقافية واقتصادية مشتركة وبالتالي تستطيع أن تتفق فيما بينها لتنظيم نفسها في شكل إقليم مستقل استقلالاً ذاتياً بغية تكوين نواة إدارية داخل الدولة وتكون لهذا الإقليم هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية) وبهذا فإننا نرى أن تقوم إدارة الدولة على مستويات ثلاث هي (١) المستوى الاتحادي الذي ينبغي أن تتمثل فيه كل أقاليم وشرائح ومكونات الشعب الارتري (٢) وحدات إقليمية مستقلة بإدارة الشؤون المحلية للأقاليم (٣) إدارات محلية تحت مسؤولية حكومات الأقاليم . وهذا يعني الإقرار بأن هناك مصالح محلية متميزة ينبغي أن يعهد بالإشراف عليها إلى وحدات إدارية مستقلة. وفي ظل هذه اللامركزية يفترض وجود وحدات إدارية محلية مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية تمثلها مجالس محلية قد تكون مختارة أو منتخبة من قبل سكانها، وتخضع لإشراف ورقابة الحكومة المركزية. ويعتبر هذا النوع من اللامركزية ملبياً لمطالب الشعب الارتري .

دواعي اللامركزية:

- ١/ معالجة الكراهية التي خلفها ارتباط الإقصاء السياسي في نفوس الارتريين بالمركزية الصارمة وردة الفعل ضد الإجراءات والممارسات الظالمة بحق الشعب الارتري والاعتداء على الحقوق تحت مظلة نظام مركزية الدولة الذي أقامه الحكم الدكتاتوري في ارتريا.
- ٢/ معالجة البون في خطط التنمية الذي أوجده النظام بين الأجزاء المختلفة (الأقاليم) من حيث الخدمات الضرورية والبنية التحتية .
- ٣/ تنامي الوعي السياسي وبروز اتجاه قوي لدى الشعب الارتري بضرورة إيجاد نظام يضمن المشاركة في إدارة شؤون الحياة في البلاد .
- ٤/ المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال نظام يضمن مساهمة الجميع في الشأن العام ومقاومة الدعوات الانفصالية التي تتخذ من تمرکز السلطة ذرائع لمعاداة الوحدة الوطنية.
- ٥/ غرز مفاهيم المسؤولية في أبناء المناطق المختلفة وتنمية الحس الوطني ومكافحة ظواهر الاتكالية وعدم المسؤولية التي تترعرع تحت عباءة النظم المركزية.
- ٦/ رعاية الرغبات والحاجات الخاصة للمناطق وتشجيع روح التنافس المثمر والإبداع بين الأقاليم المختلفة .
- ٧/ حماية الحقوق التاريخية والمكتسبة لأبناء الأقاليم من تعوّل السلطات المركزية عليها .

الأقاليم والحدود الإدارية :

(أ) الحدود بين الأقاليم : لأغراض تعيين الحدود الفاصلة بين الأقاليم الثلاثة المشار إليه في الفقرة (ب) أدناه يعتمد هذا التقسيم الحدود الإدارية التي رسمها الاستعمار للفصل بينما كان يسمى بالمديريات في العهد الاستعماري.

(ب) الأقاليم : تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم هي :

١/ منطقة المرتفعات الارترية المعروفة ب(كبسا) وتضم المديريات الثلاث في التقسيم الإداري في عهد الاستعمار (حماسين وسراي واكلي قوزاي) .

٢/ منطقة المنخفضات الشمالية والغربية وتضم ما كان يعرف في التقسيم الإداري للاستعمار بالمديريات (المديرية الغربية-القاش وبركا- /سنحيت /الساحل الشمالي / سمهر/)

٣/ الساحل الجنوبي ويشمل ما كان يعرف في التقسيم الإداري للاستعمار بمديرية دنكاليا .

الصلاحيات : تتوزع الصلاحيات بين مكونات الدولة على مستويات ثلاث هي: ١/صلاحيات السلطات الاتحادية. ٢/ صلاحيات الأقاليم . ٣/ صلاحيات مشتركة بين السلطات الاتحادية والإقليمية .

(أ) تكون من صلاحيات السلطات الاتحادية :

١/ الدفاع والأمن الوطني . ٢/ العلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي. ٣/ العملة والسياسات النقدية . ٤/ التجارة الخارجية . ٦/ السياسة التعليمية والمناهج . ٧/ الجنسية وقضايا الهجرة والجوازات. ٨/ التعدين والتنقيب عن الثروات استثمار الثروات المعدنية على أن يحفظ حق الأقاليم في تخصيص جزء من الثروات المستغلة على أرضه .

(ب) الصلاحيات المشتركة:

١/ الضرائب بأنواعها المختلفة والرسوم الجمركية . ٣/ التخطيط والإسكان واستثمار الأراضي في الإقليم . ٢/ التربية والتعليم العام . ٣/ التشريع . ٤/ الصحة.

(ج) صلاحيات الأقاليم:

١/ الإدارة المحلية للإقليم وتسيير شؤونه وفق القوانين والمراسيم الخاصة بتنظيم الحكم الإقليمي.

٢/ التخطيط والتشريع الولائيين .

٣/ يعتبر كل ما لم ينص عليه من مهام وصلاحيات في الفقرتين (أ و ب) من اختصاصات الحكومات الإقليمية .

انتهى

المراجع:

* اعتمد هذا الإعداد بصورة كبيرة على بحوث : د.أكرم الياسري/ أ.د محمد محمود الطعمانة/ د. سمير محمد عبد الوهاب /سليمان ولد حامدون (دراسات مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية) .

* د . منذر الشاوي / شاب توما منصور

مع تحيات جبهة التحرير الارتفاعية

٢٠-٣-٢٠١١ م